أحمد بهاء الدين

(١٩٢٧-١٩٩٦)

صاحب الفكر الاشتراكى

obeikandl.com

هو علم من أعلام الفكر والثقافة ونبض لمشاعر مجتمع يعبر عن مشاكله وأحلامه ورؤاه وتطلعاته نحو مستقبل أفضل ونظرًا لأنه نشأ فى أسرة بسيطة فقد أحس بمشاكل كل البسطاء من عامة الشعب فتبنى قضايا الفقراء والدفاع عنهم من أجل تحسين حالهم حتى أنه كان يرى أن الصراعات الإنسانية تبدأ من لقمة العيش وهذا ما جعله يؤثر الفكر الاشتراكى.

ولد أحمد بهاء الدين فى قرية الدوير مركز صدفا محافظة أسيوط فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ومنذ طفولته أطلق عليه أهل والده عبد العال أفندى شحاته اسم غاندى حيث كان صغير الجسم أسمر نحيلاً ولم تأت هذه التسمية من مجرد تشابه فى الجسم الصغير النحيل فقط بل لولعه الشديد بقراءة كل كتابات المهاتما غاندى فتأثر بوجوده الأسطورى بزهده وقناعته الخاصة وطموحه فى تحرير الهند من الاستعمار البريطانى فكان بهاء يتأثر من إنسانيته.

واصل بهاء رحلة تعليمه حتى تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٦ التى كان لها أكبر الأثر فى كتاباته وآرائه فالدارس للحقوق يستطيع أن يدقق ويحلل عناصر القضية التى يتناولها ويصل إلى النتائج فى سهولة ويسر كما يجيد الدفاع عن رأيه فيها وبعد تخرجه عمل فى إدارة التحقيقات فى وزارة المعارف ثم دخل عالم الصحافة وكان فى أول حياته الصحفية يكتب فى مجلة اسمها الفصول كان يصدرها الرائد الكبير محمد زكى عبدالقادر ثم توالت نجاحاته فى عالم الصحافة والإبداع حتى عمل فى روز اليوسف ورأس تحرير مجلة صباح الخير والتى تعتبر آنذاك إضافة جديدة وجادة ومميزة للصحافة العربية حيث أدخل الصحافة الشابة لأول مرة من خلالها. انتقل بعد ذلك كاتبنا الكبير أحمد بهاء الدين إلى أخبار اليوم ليجدد دماءها ولم يكن ذلك البحث عن المواهب الشابة والمتميزة القادرة على الابتكار وإضافة الجديد وعندما لمع نجم أحمد بهاء الدين فى عالم الصحافة سعيًا وراءه بحاسة أصحاب المدرسة الصحفية الخبرية فعرضوا عليه رئاسة التحرير فى أخبار اليوم فوافق على العمل معهم.

وكانت أخبار اليوم بالنسبة لأحمد بهاء الدين نقلة أخرى جاءت بعدها الأهرام حيث عمالقة الصحافة والأدب فى العالم العربى فعمل بالأهرام حتى تولى رئاسة تحريرها فى ٢٥ مايو ١٩٧٤ ثم قاد أحمد بهاء الدين نقابة الصحفيين فى فترة كانت مليئة بالمشاكل والخلافات التى كانت تنشب حتى بين أبناء المهنة أنفسهم. كما كانت مواقفه المتشددة فى الحق توشك على اعتقاله سياسيًا بسبب إصراره على مبدئه.

إن أحمد بهاء الدين هو صاحب الأسلوب السهل الممتنع يفهمه المثقف وغير المثقف تنوعت كتاباته فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والفن والأدب والعلم والتكنولوجيا وتميز فى مقالاته

الأسبوعية أو أعمدته اليومية وتحليلاته السياسية والاقتصادية بقدرة على التحقيق والتفسير والتنبؤ وجرأة فى الحق وأمانة فى التعبير ووطنية كبيرة فلم يكن ممن يكتبون ليسجلون مواقف عنترية بل كان يهوى مصلحة الوطن، وفى سبيل ذلك كان يتفنن فى المضى قدمًا نحو ما يريده إذا اقتنع به حتى لو اصطدم ودواعى الشرعية فكان دائمًا ما يفكر كيف يمكن أن يخدع الرقيب، حتى ينشر موضوع العدد ولم تكن آنذاك الصحف والجرائد قد أخذت قدرًا كبيرًا من الحرية مثل ما هى عليه الآن، فذات مرة أراد أحمد بهاء الدين أن يخدع الرقيب فكتب مقالا عن كتاب اسمه «طوق الحمامة» من كتب الأدب الأندلسى ومن عيون الأدب العربى من تأليف ابن حزم ويدور حول العشق والعشاق وكان من بين فصوله باب اسمه الرقيب ويقصد به العزول والفصل كله يدور حول سماحة الرقيب وسخافته وقلة ذوقه، وكتب هذا المقال وبه إسقاط على رقيب الصحف وفى نهاية المقال كتب لكن الرقيب يزيد الحب اشتعالاً لأنه يجعل العشاق يخترعون الحيل والوسائل ليتحايلوا أو يضحكوا على سذاجته ثم عرض البروفات على الرقيب فوجدها من كتاب أدبى من التراث ولم يلفت نظره إلى ما بين السطور فى حين قال بهاء بحكمته وذكائه ما يريد قوله بين السطور ورسم رسام الكاريكاتير عبدالسميع رسمًا لامرأة جالسة تغسل الملابس فى «طشت» غسيل ومعلق فى سقف الغرفة التى تجلس فيها ببغاء يكرر كلمتين ينشر.. لا ينشر.. ينشر.. لا ينشر وعندما نزل العدد ضحك الرئيس جمال عبدالناصر شخصيًا لهذا المقال وتم رفت الرقيب وتعيين رقيب آخر. لقد كان أحمد بهاء الدين يرى أن هناك من يعمل بذكاء ولا يطيع الأوامر طاعة مطلقة ويحاول توسيع دائرة ما يراه صالحًا للنشر على مسئوليته إذا شعر أن فيه مصلحة ولا يؤدى إلى كارثة مثلاً فهو ليس محولجيًا يتلقى المادة ويقوم بنشرها ولابد أن يكون له تقدير خاص ورأى مستقل.

وفى سنة ١٩٥٦ رفعت الرقابة عن الصحف وكانت الضوابط على ما ينشر تتم فقط فى اجتماع مع رؤساء التحرير واجتماعًا أسبوعيًا كان يعقده السادات وكان مسئولاً عن الصحافة آنذاك ويرى أحمد بهاء الدين أن رئيس التحرير هو المسئول عن سياسة الجريدة وتنفيذها وليس من الضرورى أن يصادر كل رأى يختلف مع رأيه. تأثر فى كتاباته بالعديد من الكُتّاب المصريين والأجانب أمثال محمود عزمى ونهرو ويوجين بلاك. إن أحمد بهاء الدين هو نموذج للكاتب المبدع الملتزم الرصين فقد كان حريصًا على المعرفة العلمية وإعمال العقل فى كل شىء فهو من الكتاب الذين أثروا الحياة المصرية الصحفية بل الصحافة العربية عمومًا إثراءًا كبيرًا ومن مؤلفاته أبعاد فى المواجهة العربية الإسرائيلية وإسرائيليات، أفكار معاصرة، اقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات، واهتمامات عربية، أيام لها تاريخ، ثلاث سنوات يونيو (حزيران) ١٩٦٧ - يونيو ١٩٧٠، الثورة الاشتراكية قضايا ومناقشات، شرعية السلطة فى

العالم العربى، فاروق ملكًا، لبنان بين الوجود الفلسطينى والغزو الصهيونى. محاوراتى مع السادات هذا بعض من مؤلفاته كما قام بترجمة مختارات من رسائل جواهر لال نهرو التى أرسلها إلى أنديرا غاندى، يوميات هذا الزمان، هذا بالإضافة لما كتب عنه من الذين تناولوا فكر أحمد بهاء الدين بالدراسة والتحليل فهو مدرسة لمن يريد التمعن فى علم الصحافة.

آراؤه

كان أحمد بهاء الدين فردى النزعة فى تفكيره لم ينضم إلى تنظيم أو نظرية، لكن كراهيته للعنف جعلته يؤمن أن مزج الاشتراكية بالديمقراطية شرط أساسى لوجود كليهما على حد سواء، ولقد كان من المعجبين بأفكار يوجين بلاك أول رئيس للبنك الدولى الذى ألف كتابًا يحمل اسم «النظريات.. تنزل عن العرش» وكتب أحمد بهاء الدين مقالاً بنفس العنوان فكان يرى أن المواطن العادى لن يختار الشيوعية التى تحقق له العدل بعد ١٠٠ سنة أو الرأسمالية التى ستحقق النمو السريع عن طريق المنافسة والقطاع الخاص على حساب المواطن الذى يريد الشىء السريع الملموس، ومن ثم لابد من تعاون الرأسمالية مع الاشتراكية واستفادة كل منهما من الآخر، وهناك مشاكل كثيرة تستدعى من العالم وقفة للقضاء عليها لأنها تهدد أمنه واستقراره كمشاكل نقص الغذاء والتلوث والصراع النووى. كان أحمد بهاء الدين من أنصار الثورة وليس من المعارضين لها، فقد كان يرى أن الحل الاقتصادى والسياسى لمختلف مشاكل مصر يكمن فى الاشتراكية والديمقراطية وليس فى النظام الرأسمالى المحض أو الشيوعى ويأتى من منطلق القضاء على الملكية وإعلان الجمهورية، كما يرى أن الفكر السياسى العالمى يتجه إلى عصر تعدد مراكز القوى وليس انقسامها لأن مستقبل العالم أصبح لا يحتمل وجود قوتين وصاحب نظرية تعدد مراكز الزعامة فى العالم هو ديجول عندما خرج من حلف الأطلسى ليس حبًا فى المعسكر الشرقى ولكن رغبة فى التكافؤ مع روسيا وأمريكا وكانت فكرته ألا يحكم أوروبا لا الروس ولا الأمريكان، ولذلك سعت أمريكا بقوة لمنع ديجول من صنع القنبلة الذرية الفرنسية وواجه معارضة من التيارات اليسارية الفرنسية نفسها آنذاك نظرًا للتكلفة المادية لهذه القنبلة وكان رأى المعارضين أن اليابان نفسها اتجهت إلى النهوض بوضعها التكنولوجى فى الصناعة والبرمجيات وانصرفت عن الأسلحة وتصنيعها ورضيت بحماية أمريكا لها، لكن ديجول كان يرى أن أوروبا تستحق أن يكون لها رأى فى العالم وأنها ممثلة لحضارة إنسانية قديمة وأن أمريكا لن تدافع وتحارب من أجل أوروبا وقت الأخطار. وكان ديجول أول من تكلم عن توحيد أوروبا من الأورال إلى الأطلسى وانقلبت الدنيا آنذاك وقد تحقق ما تحدث عنه وتحطم سور برلين.

وعن رأيه فى أحوال العالم العرب يقول أحمد بهاء الدين إن العالم العربى به حزب يسمى حزب القرود موجود داخل كل الأحزاب السياسية ويقلد هذا الحزب تقليدًا أعمى. فإذا قرأ أن مسز تاتشر تقوم بتغيرات اقتصادية وسرحت العمال وأغلقت المصانع لتطور فعلنا مثلها وإذا قرأنا أن كوريا فعلت أسلوب كذا فى مواجهة قضية معينة اتبعنا نفس الأسلوب مع العلم أن لكل بلد ظروفه الخاصة وأوضاعه وما يصلح لبلد لا يصلح لبلد آخر. يرى أحمد بهاء الدين أنه لا يمكن لبلد أن تتقدم فى مجال دون الآخر وإلا تصبح كمن يمشى على ساق واحدة والأخرى مبتورة، ومن آرائه أيضًا أن شجاعة العقل فى اتخاذ القرار والإخلاص فى العمل هما النجاح على المدى الطويل.

- السفر للصحفى يساوى قراءة عشر كتب كاملة فليس من قرأ كمن شاهد وسمع وعايش الموقف عن قرب كما أن الصحفى والكاتب ليس كأى شخص يسافر فكل شىء يراه فى رحلته له مدلولات خاصة ويوحى له بأفكار وموضوعات كما يعود محملاً بالذكريات الجميلة التى تصلح لقصة أو رواية.

- الإتقان: يروى كاتبنا الكبير أن صحفيًا يابانيًا كان يعمل فى الخمسينيات كمستشار صحفى بالسفارة اليابانية فى القاهرة فرآه يومًا ملتحقًا بمدرسة المنيرة الثانوية فلما سأله عن السبب فقال: إنه يريد أن يتقن اللغة العربية بإجادة ثم يلتحق بكلية الآداب وذلك لأنه مطلوب منه ترجمة مقدمة ابن خلدون عن النص العربى إلى اللغة اليابانية على الرغم من أنها مترجمة إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية التى يجيدها الكثيرون من اليابانيون ويجيدها هو أيضًا، فلماذا يضيع إنسان من عمره ١٢ عامًا لدراسة اللغة العربية وإتقانها بهدف ترجمة مقدمة ابن خلدون عن الأصل العربى إنه الإتقان والدقة أساسًا النجاح للباحث والكاتب بصفة خاصة.

- وعن رأيه فى الزاوج يقول بهاء أن الزواج لا يقتل الحب إلا إذا كشف عن عنصر جديد لم يكن واضحًا للطرفين قبل الزواج حيث إنه فى فترة الخطوبة يحرص كل من الطرفين أن يبدو فى أحسن حالاته أمام الآخر والزواج يضعهما معًا وجهًا لوجه أربعة وعشرون ساعة فى اليوم بلا قناع، كما يوافق العقاد فى قوله حين سُئل عن المرأة فقال: «إنه إذا أحب المرأة أحبها لا لأنها أجمل النساء ولا لأنها أذكى النساء ولا لأنها أغنى النساء ولكن لأنها هى (هى) بمجموع عيوبها ومميزاتها ومن هنا يرى بهاء أن الحب هو رغبة فى الاكتمال.

والمبالغة فى كل شىء تقتل الحب المبالغة فى التحكم، المبالغة فى الشك فى إهمال الحب والأمل فيه كما أن هناك شيئًا أقوى من الحب وهما الفقر والزمن.

- يصف كاتبنا الكبير المرأة بأنها مخلوق عادى، فالنساء منهن الملاك والشيطان البسيطة

والمعقدة تمامًا كما أن الرجال فيهم الاثنين والمرأة لا تريد من الرجل إلا المعاملة الإنسانية أن يعاملها على قدم المساواة أن يحترم عواطفها وعقلها على السواء.

إن الكاتب والمبدع أحمد بهاء الدين ليس مجرد كاتب أو صحفى رحل عنا لكنه فكر مستنير ورأى صائب وإضافة مميزة أثرت الصحافة المصرية والعربية، فقد ساهم فى وضع حجر الأساس لقلعة الصحافة المصرية التى قامت على أكتاف مجموعة من خيرة أبناء صاحبة الجلالة ومعظمنا كجيل لم نعاصر أحمد بهاء الدين، لكن فكره وكتبه ومقالاته مازالت قيمة نتعلم منها حتى الآن وللقارئ العزيز مقالات الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين كما هو ليتعرف على أسلوبه الممتع فى الكتابة.

obeikandl.com

المهمة الكبرى «للثورة» هى أن تتحول إلى «نظام»(*)

أحمد بهاء الدين

انعقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية.

وقدم قائد الثورة ميثاقًا قوميًا إلى المؤتمر كى يناقشه ويصدره.

وهذا الحديث لا ينصبُّ على «موضوع» الميثاق من «الخارج» أو عن «الظروف» التى يولد فيها هذا الميثاق والمهمة التى تواجه.

وقد خطر لى أن أطرح سؤالاً عامًا هو:

ما هى المهمة الكبرى للثورة فى العشر سنوات المقبلة مثلاً؟ إن المهمة الكبرى لأى ثورة من الثورات، هى أن تتحول إلى «نظام». وكلمة «نظام» هنا معناها أن يكون الكيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى قادرًا على أن يحمى نفسه بنفسه، بقوانينه وعلاقاته العادية. وبالتوازن الطبيعى الكامن فيه.

هذه المهمة المزدوجة إذن. مهمة المحافظة على سلامة الثورة من جهة، ومهمة العمل على الوصول بالثورة إلى مرحلة النظام العادى للحياة، هى فيما يبدو المهمة الكبرى الشاملة، التى تتدرج تحتها وتتفرع عنها كل واجبات الثورة فى العشر السنوات المقبلة.

- إلى أى حد تحتاج سلامة الثورة إلى تضييق؟
- وإلى أى حد يحتاج توصيلها لمرحلة النظام إلى التفتح والإطلاق؟

بين هذين السؤالين، تدور مهمة المؤتمر الوطنى المقبل فى البحث عن «شكل سياسى» للمرحلة المقبلة من رحلتنا إلى الاشتراكية.

سلطة القانون لا الاعتقال:

أى بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعى إلى ممارسة سلطة الاعتقال.. بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعى إلى إجراءات غير عادية لإصدار القوانين، لأن الإجراءات العادية تصلح لمواجهة عملية التطوير وإصدار التطوير وإصدار التشريعات والقوانين.

أى أن يكون الكيان الاجتماعى للمجتمع «كالعمارة» التى تستمد رسوخها وثباتها من توازنها الهندسى، ومن كل المواد الداخلة فى بنائها، لا من الملاحظة المستمرة لها، أو من الأخشاب التى توضع هنا أو هناك لكى تسند المبنى وتحميه!

(*) أخبار اليوم، ١٩٦٢/٤/٢٨.

إن إقامة «نظام جديد» بهذا المعنى لكلمة «نظام» هى المهمة الكبرى للثورة، أى ثورة. والثورة تبقى أمرًا ناقصًا إلى أن تحقق هذا الهدف النهائى، وهو: التحول من «الثورة» إلى «النظام».

الثورة تهدم وتنسف وتشيل وتحط لكى تصحح وتبنى وتعمر. المنظر ساعة الثورة إذا التزمنا بمثل العمارة، أشبه بمنظر الأرض أثناء هدم مبنى قديم وإقامة مبنى جديد. كراكات تنسف الجدران القديمة. وأعمدة عارية من الأسمنت المسلح تنتصب وأكوام من الطوب القديم المتآكل وأكوام أخرى من الطوب الجديد الذى لم يوضع فى مكانه بعد. وتراب وغبار. ولكن غاية هذا كله هى أن يختفي التراب والغبار والكراكات، وأن تنقشع الضجة عن عمارة جديدة مسكونة يجرى فيها كل شىء بلا عناء.

والنظام الذى تريد الثورة أن تقيمه هو النظام الاشتراكى. فالهدف هو إيجاد مجتمع اشتراكى، قادر، بقواه الذاتية، على أن يحمى نفسه من جهة، وعلى أن يتطور تطورًا مستمرًا من جهة أخرى، فلا يعتمد وجوده على وجود قيادة تاريخية لا تتكرر أو على إجراءات استثنائية، ولا على أن الجهاز الإدارى فيه يتلقى أوامر معينة فيطيعها، وإنما يعتمد وجوده - أى المجتمع الاشتراكى- على أن الأجهزة المؤثرة فيه - عضويًا وطبيعيًا - من نفس نسيج الاشتراكية.

بين التضييق والإطلاق:

ولكن مهمة الانتقال بالثورة وإجراءاتها الاستثنائية إلى مرحلة «النظام» ليست مهمة سهلة.

إن المبدأ الأساسى هنا وفى أى ثورة أخرى هو: سلامة الثورة أولاً، وعدم تعريضها لأى خطر لمجرد الرغبة فى الوصول إلى نظام مستقر جديد، يستمد حمايته من نفسه.

ذلك أن سلامة الثورة ذاتها هى الضمان الوحيد لأن يتم الوصول يومًا إلى النظام الجديد، إلى النظام الاشتراكى...

ومن يضع عملية وضع النظام الجديد قبل سلامة الثورة، كمن يضع العربية قبل الحصان.

سلامة الثورة إذن مبدأ أساسى. ولكن سلامة الثورة النهائية هى فى الوصول بها - فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة - إلى مرحلة النظام.

وصف المرحلة المقبلة:

هل المرحلة القادمة مباشرة، التى تبدأ من اليوم التالى لإنجاز الميثاق الوطنى وإقراره، هى مرحلة «النظام الجديد»، بالمعنى الذى أشرت إليه فى أول هذا الحديث، أى المرحلة التى يمكن أن يقال فيها إن المجتمع الاشتراكى - فى حدود القوانين التى صدرت بالفعل - أصبح قادرًا أن يحمى نفسه بنفسه، ويطور نفسه بنفسه، بهندسته الذاتية وكيانه الذاتى؟

كلا. إنما الأقرب إلى الدقة فيما أعتقد هو أن نقول: إن المرحلة المقبلة هى «مرحلة انتقال»

أخرى، مرحلة انتقال أكثر ارتقاء وتطورًا.

لماذا؟

أولاً - صحيح أن القوانين الاشتراكية قد صدرت وتغيير هيكل البناء الاجتماعى قد تم. ولكن لا يمكن القول بعد، إن هذا التغيير قد حقق آثاره الاجتماعية كاملة، أو على الأقل إلى الدرجة التى تضمن له ألا يتراجع.

ونأخذ القرية المصرية مثلاً. إن الملكية الزراعية قد حددت، ولكن لا يمكن القول بأن القوة الاقتصادية أو القوة الاجتماعية قد أصبحت بالفعل فى يد الممالك الصغير والعامل الزراعى. فأصحاب الثروة القديمة لهم أرصدة أخرى غير الأرض التى وزعت، أرصدة مالية وأرصدة معنوية وأرصدة تاريخية، كفيلة بأن تجعل كفتهم هى الراجحة لبعض الوقت. إنما يمكن القول بأن التوزيع قد يحدث أثره حين يتحول الملاك الصغار والأجراء من قوى مبعثرة إلى قوة اقتصادية لها وزنها، عن طريق التعاون والنصح والعمل. وحين تختفى أو تضعف ذكريات زعامة المالك الكبير، وحين ترتفع درجة الوعى ونسبة التعليم. ويتأكد ولاء الجهاز الإدارى - تلقائيًا - لهذا المالك الصغير والعامل الأجير.. بدلاً من ولائه القديم الموروث للوجهاء والبارزين.

ثانيًا - إن القيادات الاشتراكية الأصيلة الواعية - بدرجة من الوعى تلائم صفة القيادة - ليست متوافرة حتى الآن بالقدر الكافى لتغطية كل قطاعات الحياة العامة فى الريف والمدينة أو أغلبها على الأقل.

ثالثًا - إن الوعى الشعبى العام بالاشتراكية لم يصل أيضًا إلى الدرجة التى تجعله السياج الواقعى المنيع بغير حاجة إلى توجيه. إن مصلحة الكتلة الكبرى من الشعب فى الاشتراكية. وإن عاطفته اشتراكية وأمانيه اشتراكية، ولكن الوعى شىء أكبر وأعمق وأدق من المصلحة والعاطفة والأمنية. إنه شىء يربط هذا كله برباط من المعرفة والتجربة والأصالة والخطأ.

رابعًا - إن التنظيم الشعبى، أو الجيش المدنى الذى يستطيع أن يحمى النظام الاشتراكى ويعمق جذوره ويرعى تطويره فى جميع المستويات، ليس موجودًا بعد، وإذا تحقق ما نأمل فيه وبدا تطوير الاتحاد القومى من اليوم التالى للمؤتمر، فى الاتجاه الصحيح، فليس معنى هذا أن التنظيم الشعبى فى صورته المطلوبة قد اكتمل بمجرد البدء فى الاتجاه الصحيح. إنه لن يصل إلى مستوى المهمة إلا بعد وقت.

مهمتنا إذن أن نعترف بهذه النقائص وأن ندرك مسئوليتنا عنها، وأن نسرع إلى تلافيها بأقصى سرعة ممكنة.

فلابد أن يتطور مجتمعنا «معنويًا» بالسرعة التى يتطور بها ماديًا.

ولابد أن تزيد مشاركة الناس فى الرأى والحكم والمشورة، بقدر ما تزيد مشاركتهم فى الأرباح وزيادة الإنتاج وفى بذل المجهود المضاعف من أجل التفكير والتعمير والبناء.

والمسألة هنا تنحصر فى أمور ثلاثة:

أولاً - تحديد المسئولية.

ثانيًا - تنظيم الرقابة.

ثالثًا - إيجاد تنظيم شعبى يكون تنظيمًا سياسيًا فى الدرجة الأولى.

تحديد المسئولية، بمعنى أن توزع الأعمال على شتى المستويات بحيث يكون هناك مسئولا واضحًا عن كل مشكلة، يتحمل مسئولية الفشل ويحمل فخر النجاح.

تنظيم الرقابة بمعنى أنه لم يعد كافيًا الإيمان بالثورة أو بالاشتراكية. ولكننا فى مرحلة البناء أصبحنا نحتاج إلى أن يكون المؤمن كفوءًا وخبيرًا بالقدرة الخلاقة.

وفى الصين الشيوعية - مثلاً - رفع الشيوعيون بعد توليهم الحكم شعارًا يقول: إن كل فرد مسئول يجب أن يكون «أحمر وخبيرًا» أى لا يكفى أن يكون أحمر شيوعيًا فقط، إنما يجب أن يكون خبيرًا أيضًا. وإنهم بالتالى لا يحاولون أن يصنعوا الفرد الخبير فقط، أو الفرد الأحمر الشيوعى فقط، فكل من هذين النموذجين أشبه بالإنسان الذى يسير على ساق واحدة. فى حين أنه يجب أن يسير على ساقين اثنتين هما العقيدة والخبرة، وهذا رغم ما هو معروف عن الشيوعيين من إعلاء للعقيدة الشيوعية فى ذاتها على أى اعتبار آخر مهما كان!

ولا شىء يوجد هذه الصفات فى كل الأشخاص ذوى المراكز القيادية إلا الرقابة، رقابة القانون ورقابة الشعب.

حصانة للثورة لا لأفراد:

إن الثورة نفسها لها حصانة. وأهدافها لها حصانة. ولكن الذين يتصدّون للعمل تحت لوائها لا حصانة لهم إلا بقدر سلامة عقيدتهم وسلامة عملهم...

وهذه الرقابة يجب أن تنظَّم بصورة عملية قاطعة.

رقابة على الدولة كوزارات ومصالح ومؤسسات... أمام مجلس الأمة الذى يكون له حق سحب الثقة من الوزير وبالتالى خروجه من منصبه.

ورقابة على الدولة كفكرة ومذهب وإنجاز أمام الاتحاد القومى.

ورقابة على الدولة كإدارة أمام المجالس المحلية.

فضلاً عن الرقابة العامة الممثلة فى شتى وسائل الإعلام من صحافة وندوات وكتب.

بإيجاد هذه الرقابة الجدية الحرة، غير المقيدة إلا بقيد المبدأ الاشتراكى، يمكن إيجاد

«البوتقة» التى تخرج لنا الكفاءات، والقيادات، والعناصر الصالحة التى يمكن أن تقوم بدور «الأسمنت المسلح» فى البناء الجديد.

أين إذن.. غير الرجعيين؟

يبقى إيجاد تنظيم شعبى يكون تنظيمًا سياسيًا فى الدرجة الأولى...

ومازال الحديث «خارج الميثاق». فهو هنا يتعرض للجهاز الذى سيحمل أمانة هذا الميثاق.

والتنظيم الموجود حاليًا هو الاتحاد القومى.

وقد تعرض الاتحاد القومى فى الشهور الأخيرة لانتقادات كثيرة يمكن القول إنها تلتقى كلها حول نقطة رئيسية هى: تسرب العناصر الرجعية إليه.

والواقع أن هذا هو نصف الصورة.

صحيح أن العناصر الرجعية تسربت إليه، ولكن ماذا صنعت العناصر غير الرجعية من نشاط؟ ماذا وجدت العناصر غير الرجعية من مجالات للعمل والمناقشة والنشاط الثورى!

هذا هو السؤال.

إن جزءًا من مشكلة الاتحاد القومى كان ولا شك أنه لم يتكون أساسًا من الفئات ذات المصلحة الشعبية فى الاشتراكية.. وهذا معنى القول بتسرب العناصر الرجعية إلى مفاصله.

والجزء الآخر من المشكلة هو أن الاتحاد القومى نشأ وقام على أساس نوع من النشاط الإدارى المحض لا النشاط السياسى السياسى.

كانت هناك مكاتب للنشاط النسائى والاجتماعى والعمالى وغيرها، ولكنه لم يكن هناك مكتب سياسى، مع أن المكتب السياسى هو الذى يلون كل ألوان النشاط الأخرى باللون السياسى الذى يميزها عن غيرها، والذى يعصمها من الانزلاق إلى مجرد النشاط «الفنى» أو «الإدارى» أو النشاط الذى ينظر إلى المصلحة اليومية العاجلة لهذه الفئة أو تلك.

والجانب «الإدارى» من نشاط التنظيم الشعبى هام بغير شك، أى الجانب الذى ينصبُّ على حل مشكلة الرى فى قرية أو مشكلة عمال مفصولين إلى آخره. ولكن هذا كله لا يصنع قاعدة شعبية ما لم يكن يسرى فى كل أنواع النشاط «خط سياسى» واضح يربطها ويعطيها اللون الخاص بها.

إن حل مشكلة فرد لا يؤدى بالضرورة إلى كسبه لجانب المبدأ الاشتراكى مثلاً، ومن الخطأ أن نعتقد أن مجرد تحقيق مصلحة الفرد يعنى أنه تغيير عقليته ونفسيته وتزويده بطاقة من الوعى والإيمان إن كل الثورات الدينية والاجتماعية، كل الأنبياء والزعماء والقادة سارت دعوتهم على أكتاف المؤمنين الذين تغيرت - بالفعل - عقولهم وأرواحهم من الداخل.

أين المكتب السياسى؟

أين المكتب السياسى؟ أين النشرات السياسية الداخلية الدقيقة المدروسة الواقعية؟ أين معاهد البحث السياسى على مستوى عالٍ لدراسة المشاكل على الطبيعة، ومن وجهة النظر العقائدية من جهة، ومعاهد التدريب السياسى للفئات المتفتحة النشيطة من جهة أخرى؟ أين الجهات التى تنظم وتوالى الاتصال والتفاعل مع الحركات السياسية فى العالم العربى خاصة وفى العالم كله بوجه عام، على مستوى شعبى؟

أين البحث الدائم عن العناصر الممتازة فى كل المستويات وكسبها إلى العمل الإيجابى، لا مجرد انتظار قدوم راغبى الانتفاع؟

ولكن الواقع أن الاتحاد القومى نفسه تشكيل لم يكتمل وجوده أبدًا، بدليل أن لجنته العليا وبما يتفرع عنها لم تتشكل قط...

الاتحاد الاشتراكى:

ولقد آن الأوان، إلى جانب هذا كله، أن يكسب التنظيم الشعبى صفة «الوضوح النظرى» وصفة التأكيد على المبدأ الذى يعمل على تطبيقه.. وبالتالى آن الأوان أن يتغير اسمه من «الاتحاد القومى» إلى «الاتحاد الاشتراكى»...

والمسألة ليست مجرد تغيير اسم كما يغير الفرد اسمه فى المحكمة من محمد إلى محمود. كلا. إنما المسألة هى: أن التنظيم الشعبى يجب أن يحمل الشعار الذى يؤمن به ويعمل له وينتمى إليه. ويجب بالتالى أن يكون أكثر تحديدًا فى العناصر التى تدخل فيه وفى المهمات التى يضطلع بها.

وقد كنت على وشك أن أقترح أن تضاف إلى كلمة الاشتراكى فيصبح اسمه «الاتحاد القومى الاشتراكى»، لولا أنه قد سبق فى قاموس السياسية تعبير «الاشتراكية الوطنية» الزائف الذى أصبح علمًا على النازية، التى كانت فى صميمها تخدم الرأسمالية والاحتكار والدكتاتورية. فمن الأحسن هنا أن يكون اسمه «الاتحاد الاشتراكى» مباشرة.

إنه «اتحاد قومى» بمعنى أنه يضم كل العناصر والفئات ليذيب متناقضاتها فى إطار الوحدة الوطنية.

ولكنه «اتحاد اشتراكى» قبل كل شىء، فهو يضم كل الفئات والعناصر لكى يقودها إلى الاشتراكية بالذات، وهو يذيب متناقضاتها فى الاتجاه الاشتراكى بالذات.

تعبير «اتحاد قومى» قد يكون أدق فى وصف ما هو كائن الآن بالفعل من حيث الأمر الواقع، ولكن هذا الأمر الواقع هو بالذات ما نريد تغييره. أما تعبير «الاتحاد الاشتراكى» فهو أدق فى وصف ما سوف يكون أو ما ينبغى أن يكون. هو تعبير أدق فى وصف رسالته. ومن الخير أن يرتبط - حتى فى الاسم - برسالته وغايته، لا بحاضره الذى يريد تطويره!

كيف يجب أن نفهم القومية العربية(*)

أحمد بهاء الدين

القومية العربية قضية عالمية!..

إنها ثورة سائر الثورات التى تغير وجه العالم. ثورة يهتم العالم كله اليوم بدراستها، وبناء على هذه الدراسة: هناك من يؤيدونها، وهناك من يحاربونها! وفى بلادنا نفسها، نجد أنها أحيانًا دعوة حقيقية ينادى بها المخلصون، وأحيانًا أخرى ستار زائف يتستر به المتسترون!..

إن عشرات الكتب تصدر كل سنة فى مختلف اللغات عن هذه القومية العربية.. ومع ذلك فما أقل الدراسات الموضوعية التى صدرت عن هذه القومية بلغتها العربية.

ومن يتجوَّل فى البلاد العربية، ويختلط بالتيارات المختلفة، سرعان ما يكتشف أن القومية العربية ليست مفهومة فهمًا واحدًا لدى العرب فهناك أكثر من فهم، وأكثر من تفسير.. وذلك أن الذين يؤمنون اليوم بهذه القومية من اتجاهات مختلفة، فيها أقصى اليمين وفيها الوسط وفيها أقصى اليسار، وليس هذا بغريب، فإن من عادة الحركات القومية العظيمة أن تكون من تيار النهر الهادر، الذى يستمد قوة تدفقه من عشرات من الروافد..

وقبل أن نبحث القومية العربية عن قرب يحسن بنا أن نعرف ما هى القومية بوجه عام؟

هل هى دينية؟ أم دعوة عنصرية؟ أم دعوة وطنية؟

وما علاقة هذه الدعوة بالمذاهب السياسية والاجتماعية المعروفة... ما علاقتها بالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية؟..

ثم ما هى علاقة القوميات بعضها البعض الآخر؟

التعريف التقليدى للقومية، هو: أنها تلك الرابطة التى تؤلف بين الناس فتجعلهم أمة واحدة، يتكلمون لغة واحدة، ويسكنون قطعة أرض متصلة، ولهم تكوين نفسى مشترك، ومصالح وتقاليد مشتركة، ماضيهم يسرى فيه تاريخ واحد، ومستقبلهم يصنعه كفاح مشترك..

هذه هى الشروط المبدئية للقومية..

وليس معنى هذا اختلاف شرط واحد من هذه الشروط يجعل القومية غير موجودة أو غير قابلة للوجود. فالسويسريون مثلاً أمة واحدة ولكنهم يتكلمون ثلاث لغات. والأمريكان والإنجليز يتكلمون لغة واحدة ولكنهما أمتان مختلفتان، ونفس الكلام ينطبق على سائر الشروط..

(*) صباح الخير (٩ أيار/ مايو ١٩٥٧).

كذلك فإن توفر بعض هذه الشروط - اتحاد اللغة والدين والأصل - لا يكفى لخلق القومية المتحدة. فالدول الإسكندنافية مثلاً - السويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا - لغتها واحدة ودينها واحد، وأصلها واحد، وتقاليدها وعاداتها واحدة. ومع ذلك فإن شعوب هذه الدول لم تتبلور فى قومية واحدة، وبالرغم من أن مفكرين عظامًا مثل الكاتب النرويجى الشهير «هنريك إبسن» نادوا طويلاً بهذه القومية الواحدة، فقد فشلت جهودهم، وظلت السويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا كل واحدة منها متمسكة باستقلالها وانفصالها.. بل إن النرويج ظلت متحدة مع السويد مائة سنة، ثم قامت حركة وطنية انتهت باستقلالها سنة ١٩٠٥. وبالرغم من قيام أعمق علاقات الصداقة والتفاهم والمصلحة بين هذه الدول، إلا أن كل الجهود التى بذلت لتوحيدها قوبلت بصحراء قاحلة من الرفض والإعراض..

الشروط المادية السابقة - اتحاد اللغة والكفاح و.. و.. إلخ - كلها إذن شروط هامة جدًا، وعميقة الأثر جدًا فى إيجاد القومية، ولكنها حتى إذا اجتمعت كلها لا تكفى لإيجاد هذه القومية، لابد أن يضاف إليها شىء آخر، أو عامل آخر، يبعث الحياة فى أوصال هذه القومية..

إن الإنسان ما يتكوّن من عناصر مادية هى كميات معينة من اللحم والدم والعظم، ولكن ليس معنى هذا أننا إذا أحضرنا هذه النسب من اللحم والدم والعظم نستطيع أن نصنع بها إنسانًا حيًا!! إنما هناك شىء غامض هو الذى يضيف الحياة إلى هذا الإنسان شىء لا يزال غير ملموس لنا، نسميه الروح.

كذلك.. فإن كل الشروط المادية للقومية تحتاج بعد ذلك إلى شىء آخر يبعث فيها الروح..

هذا الشىء هو: الشعور بهذه القومية..

وصف بعض الكُتّاب السياسيين هذا العامل الحاسم فى تكوين القومية فقالوا: «إنه وجود حالة ذهنية وشعورية معينة الفرد يشعر بولاء شديد عميق للشعب ينتمى إليه..».

وتحدّث فيلسوف من فلاسفة الحركات القومية هو «ماتزينى» عن هذا العمل نفسه فقال: «إنه حتى بعد توفر كل اعتبارات الأصل واللغة والثقافة والتقاليد والعادات، فلابد من وجود عامل آخر هو: الإرادة الشعبية العامة..».

فماتزينى يطلق على هذاالعامل اسم: «الإرادة الشعبية العامة».. أى أن يكون مجموع الشعب شاعرًا بهذه القومية كحقيقة حية فى نفسه، راغبًا رغبة أكيدة فى الاتحاد مع كل الملايين التى تتكون منها هذه القومية فى أمة واحدة..

وهذا العامل - عامل الإرادة الشعبية العامة - ليس غامضًا مبهمًا لحسن الحظ مثل الروح التى تسكن الجسد فتبعث فيه الحياة.. إنه عامل تخلقه الظروف، وتخلقه الأحداث، ويخلقه العمل!

* * *

تلك هى الملامح والقسمات التى تتكون منها القومية..

ولكى تتم الصورة فى أذهاننا، يجب أن نسجل ثلاث حقائق أخرى مهمة عن القومية بمعناها العام.. حقائق تكون بمثابة العلامات التى تضىء أمامنا التفكير..

الحقيقة الأولى: هى أن القوميات ليست موجودات ثابتة خالدة، حتى القوميات التاريخية الكبرى، كالقوميات العربية أو الهندية أو الألمانية أو الأمريكية، ليست معالم ثابتة، وجدت هكذا فى العالم منذ الأزل كما وجدت فى الجبال والبحار والمحيطات. ليست القومية كائنات حجرية، ولكنها كائنات حية، ذات خلايا متجددة.. فهى تولد وتنمو وتتغير، منها ما يورق ويزدهر، ومنها ما ينقرض ويندثر.. ومنها قوميات يصيبها المرض وفقر الدم حيناً، ثم تسترد حيويتها وصحتها بعد حين آخر..

هذه الحقيقة الأولى، لها معان بالغة الأهمية، فمعناها مثلاً أننا إذا وجدنا أن الشعور بقومية ما لم يكن موجودًا منذ مائة سنة أو خمسين سنة، فليس هذا دليلاً يساعد على أن القومية ليست موجودة أو غير قابلة للوجود، ومعناها أننا إذا وجدنا قومية ما فى حالة تفكك وانقسام أو إذا وجدناها قوية هنا وضعيفة هناك، فليس معنى ذلك أن هذه طبيعتها الأزلية الأبدية، وأنه لا يمكن تغييرها، كلا، إن القومية كائن حى، يمكن تنميته وتقويته ومعالجة أمراضه، ونفخ الصحة والشباب فى أوصاله، مادامت الظروف التاريخية ملائمة لذلك..

الحقيقة الثانية: هى أن الحركات القومية البناءة، لا يمكن أبدًا أن تكون حركات مغلقة على نفسها، منعزلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل والدولية، فالمجتمعات التى ظهرت فيها الحركات القومية التى تجاهلت هذه الظروف، التى اكتفت بأن تكون قومية ورفضت أن ترتبط بالتيارات الاجتماعية التقدمية فى عصرها، انقلبت إلى حركات رجعية أو أصابها الموت السريع، أما الحركات البناءة فهى التى عرفت كيف تستوعب وتهضم وتتفاعل مع المطالب التقدمية للمجتمع الذى شبت فيه.

وليست كل الظروف التى تصاحب كل الحركات القومية واحدة، بل إنها تختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئة وعلاقات الإنتاج..

ومن أعظم الأخطار التى تتعرض لها الحركات القومية، أن تنفصل عن المطالب الاجتماعية التقدمية للمجتمع الذى تشب فيه. هذه الغلطة الكبيرة وقع فيها زعيم قومى كبير مثل ماتزينى، الذى عجز عن تقدير أهمية الحركة الاشتراكية ودورها التحريرى الكبير. فكان من نتائج انفصاله عنها، ورفضه المباشر لها أن أُصيب بالفشل بعد الفشل فى معركته الباسلة لتوحيد إيطاليا وتحريرها..

ومن الخطر أيضًا أن يحدث العكس، من الخطر أن يتجاهل الاشتراكيون أهمية الارتباط

بالحركة القومية. لقد وقع فى هذا الخطأ كثير من الاشتراكيين العرب الذين كانوا يرون أن دعوة الوحدة العربية دعوة رجعية لأنها تصرف جماهير الشعب عن القضية الأساسية، ألا وهى تحقيق العدل الاجتماعى.

الاشتراكيون العرب الذين ارتكبوا هذه الغلطة لم يدركوا تمامًا الدور الذى تمر به البلاد العربية وأن كفاحها الأساسى فيه هو كفاح ضد الاستعمار، ولم يدركوا القوى الثورية التى يمكن أن تطلقها هذه القومية من عقالها.

وفى كفاح الهند نجد غلطة مشابهة، فقد حمل بعض الاشتراكيين على غاندى واعتبروه رجعيًا، فى حين أن زعيمًا اشتراكى التفكير مثل نهرو كان يدرك أهمية التزاوج بين الدعوتين.. ففى تأريخه لقصة حياته نجده يكتب قائلاً: «إن القومية هى الحاجة العاجلة حتى تتحقق درجة معينة من الحرية السياسية، وغاندى مثلاً من الناحية الفكرية متخلف جدًا. ولكنه فى العمل من أعظم القوى الثورية فى تاريخ الهند.. إنه يطلق قوى جماهيرية هائلة. ولعله يتجه تدريجيًا - كما أرجو - إلى الأهداف الاجتماعية»..

الحقيقة الثالثة والأخيرة عن القومية بوجه عام أنها تنحرف وتنقلب إلى عنصرية بغيضة..

كيف يحدث؟..

كيف تنزلق القومية النبيلة، إلى العنصرية العدوانية البغيضة؟..

أمامنا أمثلة كثيرة..

وأبرز مَثَل هو ألمانيا..

لقد استطاعت الحركة القومية فى ألمانيا أن توحد كل الألمان فى دولة واحدة، بعد أن كانوا ممزقين إلى ملكيات ودوقيات منها الحرة ومنها المستعمرة. وقد حدث أن الرجل الذى تمت الوحدة على يده كان دكتاتورى النزعة، شديد الرجعية، اشتهر بعدائه القاسى لكل تطور ديمقراطى وكل دعوة للعدالة الاجتماعية. هذا الرجل هو بسمارك وهو الذى وصف أحد المؤرخين حكمه وتوحيده لألمانيا فقال: إنه جعل ألمانيا كبيرة والألمان صغارًا!.. وفى أول وثيقة بتكوين دولة ألمانيا الموحدة، كانت تضم إلى ألمانيا ولايتين فرنسيتين، هى الألزاس واللورين، أى كانت القومية تسجل نصرها بالعدوان على قومية أخرى مجاورة، كان الفلاسفة والمفكرون الألمان يقولون: «هاتان الولايتان لنا بحق السيف!.. وأن رسالة ألمانيا هى أن تسود أوروبا.. وأن تكون فوق الجميع..».

وقد ترعرعت هذه الأفكار فى ألمانيا طويلاً. ترعرعت إلى أن أصبح قياصرتها أولاً. ثم نازيتها ثانيًا، مصدر عدوان مستمر على العالم باسم سيادة الجنس الآرى..

لماذا حدث هذا الانزلاق؟..

حدث ببساطة لأن القومية انتصرت انتصارًا يمينيًا رجعيًا مستبدًا. انتصرت على حساب الحركات الديمقراطية والبرلمانية والاشتراكية وكل الدعوات التقدمية التى كانت موجودة فى ألمانيا..

وإذا كان مثل ألمانيا هو المثل الأقوى، فإنه ليس المثل الوحيد..

فى فرنسا مثلاً، وجدت قبل الحرب العالمية الأخيرة كتلة قوية من الكُتَّاب والزعماء السياسيين تدعو إلى إحياء القومية الفرنسية على الطراز العنصرى نفسه فى ألمانيا. كان على رأس هذه الكتلة الكاتب شارل موراس الذى اتخذ لنفسه شعارًا هو «فرنسا أولاً» والكاتب موريس باريس، وكان هذان الكاتبان اللذان يناديان بالقومية، من أكثر فئات اليمين تطرفًا.. وكانا يعاديان كل الحركات الديمقراطية والاشتراكية ويطالبان باقتلاعهما. أما الأب الروحى لهذه الكتلة فقد كان الماريشال بيتان، الذى ألَّف حكومة فيشى الشهيرة للتعاون مع هتلر!..

أما إيطاليا وبعض دول شرق أوروبا كالمجر وبلغاريا، فقد عرفت تجربة من نوع آخر..

لقد استخدمت القومية فى إيطاليا على يد موسولينى كسلاح لضرب الحركات التقدمية فيها. أعلن موسولينى أنه يطالب لشعبه بالعظمة القومية، وطالب الشعب الإيطالى بأنه يتكاثر ويسرف فى النسل حتى يصبح أكثر شعوب الأرض عددًا، لأنه أعظم شعوب الأرض فى صفاته. وإن رسالة هذا الشعب هى أن يسترد مجد روما القديمة عندما كانت تحكم العالم كله. وباسم هذا الكبرياء القومى المصطنع، وهذه الشعارات القومية الزائفة، سلب موسولينى شعب إيطاليا من كل إرادة ومن كل عدالة اجتماعية. كرر مأساة بسمارك فجعل إيطاليا تبدو من الخارج كبيرة ولكنه جعل الإيطاليين صغارًا، ثم ساقهم آخر الأمر إلى مجازر الحروب العدوانية فى أوروبا وإفريقيا..

تلك هى الحقائق الرئيسية عن القومية بوجه عام..

فماذا عن القومية العربية؟..

لو استعرضنا كل المقومات التى يكفى توفر بعضها لكى توجد القومية، لوجدنا أن هذه المقومات موجودة ومتوفرة، بل وصائحة بأن هناك قومية عربية..

التقاليد والعادات المشتركة. التاريخ المشترك. الإحساس العام بهذه القومية. كل هذه العوامل موجودة بغير شك..

وليس هذا بالطبع مجال المضى فى سرد البراهين على وجود هذه العوامل، فضلاً عن أن وجودها أظهر من أن يحتاج إلى تدليل طويل..

ولكن هناك عاملاً يتحدث به أحيانًا «العقلاء».. ذلك هو عامل المصلحة الاقتصادية فى

تحقيق هذه القومية.. الأمر الذى يحتاج إلى وقفة قصيرة..

إن هناك من يقولون - وهذه نغمة ترددها أحيانًا الصحف الأجنبية المعادية للقومية العربية - إن المصالح الاقتصادية لأبناء البلاد العربية متناقضة، وإن أصحاب هذه المصالح سوف يقاومون كل محاولة لتوحيد البلاد العربية مقاومة عنيفة..

إن هؤلاء الذين يرددون هذا الحديث، إنما يتحدثون عن مصالح فردية. أما نحن، فعندما نتحدث عن المصلحة الاقتصادية، إنما نقصد مصلحة الشعب العربى، والأمة العربية كلها كمجموع..

إن الحياة الحديثة، التى تتميز بالتقدم العلمى والصناعى السريع، لن يكون فيها مكان إلا للشعوب القومية بإنتاجها وبعلومها وبتقدمها، والشعوب التى تميزت بقوة علومها وإنتاجها هى الشعوب التى كان من حظها أن توجد فى أرض تتوفر فيها إمكانيات هذه القوة وهذا التقدم. ونحن أبناء الشعب العربى لنا هذا الحظ، وبدرجة باهرة، لولا أننا مقسمون! انظروا إلى البلاد العربية كبلاد منفصلة، ستجدون أن كل دولة لديها شىء ولكنها تفتقر إلى أشياء، ثم انظروا مرة أخرى إلى خريطة هذه البلاد العربية، ككتلة اقتصادية واحدة! سوف تجدون على الفور أن كل شىء قد تغير، إمكانيات جديدة تخلق، وظروف رائعة للتقدم تتفتح، ستجدونها أرضًا فيها البترول، وفيها الحديد، وفيها القصدير والبوتاس والنحاس، وفيها الأراضى الزراعية، وفيها مساقط المياه ومحطات توليد الكهرباء، هذا التنوع الهائل فى موارد الثروة الطبيعية، هو الذى صنع قوة الولايات المتحدة، هو الذى صنع قوة الاتحاد السوفيتى، وهو الذى يصنع الآن قوة الهند والصين..

إن دول غرب أوروبا، الدول القوية العريقة فى الصناعة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا.. تشعر بأن مستعمراتها تضيع، وأنها ستقع تحت أقدام الدول الكبرى، فتبدأ جديًا فى إنشاء كتلة اقتصادية خاصة بها، فتشترك فى صناعات معينة، وتؤسس سوقًا مشتركة، أما نحن.. فانظروا إلى الحواجز والحدود! نورى السعيد يختلف مع سياسة سوريا فيعاقبها بأن يمنع استيراد صناعة النسيج السورية إلى العراق، ويشترى الأقمشة من أوروبا، الأيدى العاملة الزائدة فى الريف المصرى لا تجد أرضًا تزرعها، وأراضى الجزيرة فى سوريا والعراق لا تجد أيديًا تزرعها. العراق والأردن وسوريا تشترى السماد من أمريكا الجنوبية ومصانع السماد فى مصر كفيلة بأن تزودها جميعًا بالسماد! هذا كله بالنسبة إلى الصناعات والزراعات الموجودة الآن.. فما بالكم بالصناعات والزراعات التى يمكن أن تنشأ، ويجب أن تنشأ، لو تضافرت لدينا الأموال، والأيدى، والكفايات، والموارد الطبيعية!

القومية العربية إذن كائن حى، موجود، يفرض وجوده على الدنيا يومًا بعد يوم..

كيف نُؤَمِّن مستقبل هذه القومية العربية؟ كيف نُعَبِّد أمامها الطريق.. ونعصمها من الزلل؟..

إن الحقائق الثلاث، التى اتفقنا عليها منذ حين، هى التى توضح لنا الأسلوب الذى نستطيع أن نحمى به قوميتنا من الفشل..

لقد قلنا - **أولاً** - إن القومية كائن حى قابل للتنمية والتقوية والعلاج.. ومعنى ذلك أن علينا أن نعمل عملاً شاقًا متواصلاً، لنشر عقيدة القومية العربية.. خصوصًا فى الأماكن التى تضعف فيها هذه العقيدة من الوطن العربى..

وقد قلنا - **ثانيًا** - إن الحركة القومية الناجحة يجب أن لا تكون مغلقة على نفسها، منعزلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة لها.

ومعنى ذلك أن دعوتنا للقومية العربية يجب أن تمتزج بدعوتنا إلى العدل الاجتماعى، وإلى تغيير مجتمعنا العربى من نطاق البدائية والتخلف إلى نطاق المجتمعات العصرية.. وهذا هو السبب الذى من أجله نقول إننا نؤمن بالقومية العربى وبالاشتراكية معًا فى وقت واحد!

إن المطالب الأساسية لكل شعب فى هذا العصر الحدث هى أن يحكم حكمًا ديمقراطيًا نابعًا من الشعب، وأن يكون نظامه نظامًا مستنيرًا يفتح أمامه آفاق الثقافة والعلم والتطور الشامل، وأن يكون كيانه الاقتصادى قائمًا على العدل الاجتماعى، والفرص المتكافئة..

والدعوة إلى القومية العربية لكى تتغلغل حقيقيًا فى نفوس الجماهير، عليها أن تستوعب هذه الأهداف جميعًا، وعليها أن تعلن فى صراحة أن التصديق الحقيقى للقومية العربية، يجب أن يكون مؤمنًا بهذه الأهداف التقدمية، التحريرية، أما من لا يؤمن بهذه الأهداف، ولا يعمل من أجلها، ثم يتشدق بالقومية العربية، فهو إنما يتاجر بهذه القومية ولا يؤمن بها. يستخدم هذه القومية ولا يخدمها..

وقد قلنا - **ثالثًا** - إن الحركات القومية يجب أن تحرص على عدم الانزلاق إلى العنصرية..

إن ارتباط حركتنا القومية بالحركة الاشتراكية هو وأكبر عاصم لها من العنصرية والرجعية، فمن خلال هذا الارتباط تشعر قوميتنا برسالتها الإنسانية، ومن خلال هذا الارتباط نتعلم كيف نحب كل الشعوب، وكل القوميات، وكيف نتعامل معها معاملة تقوم على احترام المصالح المتبادلة والمساواة!